العدد 104-2022

دراسات إقتصادية

التحولات الهيكلية الاقتصادية في ا لدول العربية : الواقع والتحديات

إعداد: د. الوليد طلحة

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التحولات الهيكلية الاقتصادية في الدول العربية:
الواقع والتحديات

إعداد

د. الوليد أحمد طلحة

صندوق النقد العربي

سبتمبر 2022

© صندوق النقد العربي 2022
حقوق الطبع محفوظة

يُعد هذه الدراسات الفنيون في صندوق النقد العربي، وتبحث في القضايا النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر مؤلف الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 – 2 –971+
فاكس:6326454 – 2 –971+
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
الموقـع الإلكـتروني: http://www.amf.org.ae

قائمة المحتويات

مقدمة..... 4
أولاً: نظرة عامة عن أداء القطاعات الإنتاجية للفترة (1960-2020) 5
ثانياً: استراتيجيات التحول الهيكلي في الدول العربية 8
ثالثاً: الاستراتيجيات القطاعية وتقييمها..... 11
رابعاً: مؤشرات قياس عملية التحول الهيكلي..... 12
خامساً: دعم الابتكار لعملية التحول الهيكلي..... 16
سادساً: تحديات التحول الهيكلي..... 18
سادساً: الخلاصة والتوصيات 19
قائمة الملاحق..... 21
سابعاً: قائمة المراجع 23

قائمة الأشكال

شكل (1): تطور القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الدول العربية خلال الفترة (1960-2019)..... 5
شكل (2): متوسط توزيع العمالة في القطاعات الإنتاجية خلال الفترة (2010-2024) 6
شكل (3) حجم العمالة في القطاع الزراعي في الدول العربية في عام 2021 (%) 8
شكل (4) حجم العمالة في القطاع الزراعي في الدول العربية في عام 2021 (%) 8
شكل (5) حجم العمالة في القطاع الزراعي في الدول العربية في عام 2021 (%) 9
شكل (6): الأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية للدول العربية النفطية وغير النفطية 11
شكل (7): مؤشر التوجه الزراعي في بعض الدول العربية..... 14
شكل (8) البنود الفرعية لمؤشر القدرات الإنتاجية..... 15
شكل (9) المؤشر العام للقدرات الإنتاجية في الدول العربية (2021) 15
شكل (10) الترتيب العالمي للدول العربية حسب مؤشر البنية التحتية الصالحة للابتكار (2021) 16
شكل (11) الترتيب العالمي للدول العربية حسب مؤشر فعالية الابتكار (2021) 17

قائمة الملاحق

ملحق (1): الاستراتيجيات والجهود المبذولة لتنمية القطاع الصناعي في الدول العربية 20
ملحق (2): الاستراتيجيات والجهود المبذولة لتنمية القطاع الخدمي في الدول العربية 20
ملحق (3): الاستراتيجيات والجهود المبذولة لتنمية القطاع الزراعي في الدول العربية..... 21

مقدمة

يشمل موضوع التحولات الهيكلية نطاقاً واسعاً من المجالات كونه يشير إلى مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ويتطلب الإلمام بعلم الاقتصاد، والتنمية الاقتصادية، واقتصاديات سوق العمل، والاقتصاد القياسي، والإحصاء، وغيره من المجالات الاقتصادية. من هذا المنطلق، وعلى الرغم من أن المفهوم التقليدي للتحول الهيكلي كما تناولته نظريات التنمية الاقتصادي يشير إلى الانتقال من الاعتماد على القطاع الزراعي إلى القطاعين الصناعي والخدمي، إلا أننا نجد أن هذا المفهوم قد تطور بعض الشيء بسبب التغيرات والمستجدات التي طرأت في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين.

لتحقيق التحول الهيكلي بالشكل الأمثل، تلجأ الدول من خلال مؤسساتها المعنية، إلى عملية إصلاح واسعة النطاق تعرف بعملية "الإصلاح الهيكلي" الذي يشمل الإصلاح المؤسسي والاقتصادي ويكون ذلك من خلال تعزيز أو إعادة النظر في الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية التي تكون بمثابة أساس متين يساعد على تنفيذ القرارات الاقتصادية السليمة. كما تعتبر عملية توظيف الموارد الطبيعية والبشرية عاملاً مهماً وجوهرياً بالنسبة لعملية التحول الهيكلي، بما يساهم في تحقيق النمو المستدام والتنمية الشاملة، بالتالي تحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

تشير تجارب الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة والدول المتقدمة إلى أن عملية التحول يمكن أن تحدث داخل القطاع نفسه، على سبيل المثال تحول القطاع الزراعي من الزراعة اليدوية إلى الزراعة الآلية، أو التحول من الري التقليدي المعتمد على الأمطار، إلى الري باستخدام المضخات الميكانيكية المعتمد على التقنيات الحديثة، أو التحول من الحصاد اليدوي، إلى الاعتماد على الآليات الحديثة التي تختصر الكثير من الوقت والجهد. كما ينطبق ذلك على كل من قطاعي الصناعة والخدمات. مثلاً، تلجأ الدول إلى التحول من قطاع صناعي تقليدي يعتمد على الصناعات اليدوية، إلى إدخال التقنيات الحديثة، أو العمل على زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي إنتاج القطاع الصناعي ككل. بعض الدول كذلك، تحرص على التحول إلى رقمنه الخدمات الحكومية والاجتماعية، أو التحول من استخدام النقود التقليدية في شراء السلع إلى استخدام نقاط البيع والبطاقات الإلكترونية.

بناءً على ما سبق، يتضح أن عملية التحول الهيكلي يتم دعمها بمنظومة اقتصادية متكاملة للدولة تتضمن مجموعة من التحولات على المستويين الكلي والجزئي، أو على المستوى القطاعي، أو حتى على مستوى السياسات الاقتصادية المتبعة، كأن يقوم البنك المركزي بإجراء تحولات على صعيد أنظمة سعر الصرف الأجنبي والسياسة النقدية، إلى غيرها من التحولات.

يولي صندوق النقد العربي موضوع التحولات والإصلاحات الهيكلية أهميةً كبيرةً لتحقيق أهداف استراتيجيته الخمسية 2020-2025 ورؤيته بعيدة المدى 2040 من خلال تسخير موارده المالية والبشرية لخدمة دوله الأعضاء. تأتي هذه الأهمية من واقع تركيز الصندوق على المواضيع والقضايا الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية. في ضوء ما سبق، يسعى صندوق النقد العربي من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وآفاق التحولات الهيكلية في الدول العربية والتطورات المرتبطة بها، بغرض تبادل التجارب ووضع البرامج والأنشطة التي تخدم هذا المجال.

تستند الدراسة إلى استبيان أعده صندوق النقد العربي لهذا الغرض لرصد واقع التحولات الهيكلية الاقتصادية في الدول العربية المستجيبة للاستبيان وعددها 11 دولة. إلى جانب الوقوف على طبيعة التحديات التي تواجهها في هذا الصدد، والجهود المبذولة لدعم عملية التحول الهيكلي سواءً كان ذلك على المستوى القطاعي أو على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية بغرض الاستفادة المثلى من الطاقات البشرية والطبيعية الكامنة والمتاحة لدى هذه الدول في القطاعات الإنتاجية المعنية مع مراعاة الظروف الاقتصادية المحيطة.

أولاً: نظرة عامة عن أداء القطاعات الإنتاجية للفترة (1960-2020)

تتباين مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية بسبب اختلاف هياكلها الإنتاجية. على سبيل المثال، تنخفض حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية، وترتفع في أخرى. بينما ترتفع في المقابل حصة قطاع الخدمات في دول أخرى، في حين تنخفض حصة قطاع الصناعة مقارنه مع حصة قطاعي الزراعة والخدمات. ويختلف ذلك عن طبيعة التحول الهيكلي في دول شرق آسيا التي كانت مدعومة بديناميكية قطاع التصنيع وزيادة حصته في الناتج المحلي بالإضافة إلى تنامي أهمية قطاع الخدمات. ويعتبر القطاع الزراعي بمثابة القطاع الداعم لكل دولة تطمح إلى عملية تحول هيكلي ناجحة كون منتجاته تمثل المنتجات الأولية الخام لكثير من الصناعات التحويلية، التي بدورها تمثل مادة وسيطة لمنتج نهائي آخر. فضلاً عن كون المنتجات الأولية للقطاع الزراعي هي في نفس الوقت منتجات نهائية يمكن أن تستهلك مباشرة.

وفقاً لبيانات البنك الدولي، بصورة عامة، انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي منذ عام 1960 وحتى عام 2019 بحوالي 60 في المائة ما يشير إلى تضاؤل الدور المحوري للقطاع الزراعي كمحرك للنمو الاقتصادي، حيث شهدت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية انخفاضاً في عقد الثمانينات، لتسجل في المتوسط 7.8 في المائة مقابل 9.7 في المائة خلال عقد السبعينات، بينما ارتفعت خلال فترة التسعينات إلى 9.8 في المائة في المتوسط. ومنذ ذلك الحين، بدأت القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الدول العربية تتضاءل في العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرون حيث بلغت حوالي 7.9 في المائة، و5.1 في المائة على التوالي [1]. وبالتالي فان تعزيز الإنتاجية في القطاع الزراعي يعزز إنتاجية القطاع الصناعي وهذا بدوره يحفز الإنتاجية والدخل والنمو، ما يساهم في تحول عوامل الإنتاج من الصناعات منخفضة الإنتاجية إلى الصناعات عالية الإنتاجية.

شكل (1) تطور القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الوطن العربي

خلال الفترة (1975-2021) **(% من الناتج المحلي الإجمالي)**

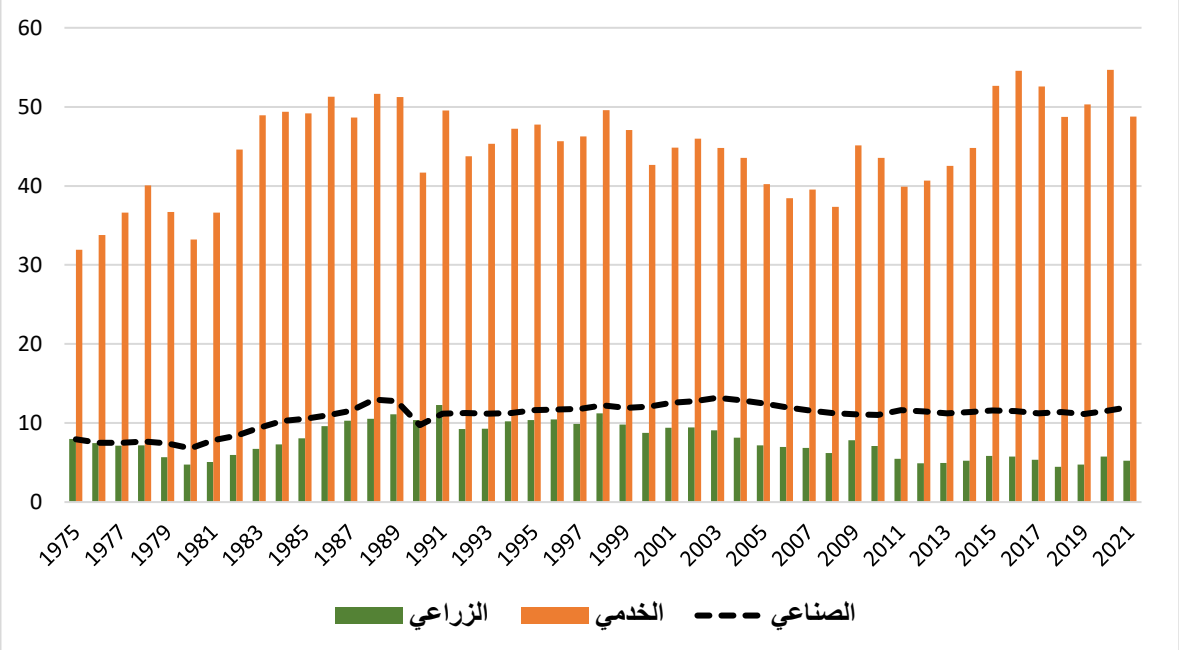

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

[1] World Bank, (2022). "World Development Indicators".

يشير الشكل (1) إلى أن الدول العربية ينطبق عليها مفهوم التحول الهيكلي بمعناه الواسع والذي يُعرف بأنه التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي والخدمي. ويلاحظ أنه خلال الفترة (1960-2020) انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي في هذه الدول من 32.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1960 إلى 13.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 في نفس الوقت وصلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى مستويات منخفضة في عام 2019 بلغت 9.3 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي في حين وصلت القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية إلى أعلى مستوى في عام 2003 حيث بلغت 13.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للقطاع الخدمي فقد ظل يحقق مستويات مرتفعة منذ العام 1960 تفوق 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

من المعروف أن غالبية الدول العربية غير النفطية تتباين فيها نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الأنشطة الاقتصادية حيث يمثل مصدر رزق نسبة كبيرة من سكان هذه الدول وبالتالي ترتفع حصة أو مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى (الصناعي والخدمي). كما تتباين القيمة المضافة لهذا القطاع وفقاً للهيكل الاقتصادي للدولة. بمعنى آخر، تمتلك الدول غير النفطية مقارنة بالدول النفطية، ميزة نسبية في حجم الموارد الطبيعية المتاحة التي تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ودعم القطاعات الأخرى، حيث يتطلب الأمر تشخيص الهياكل القطاعية لهذه الدول ودراستها تمهيداً لإجراء عملية التحول الهيكلي. بالمقابل، يُلاحظ أن الدول العربية المصدرة للنفط، وبالأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تتميز بكبر حجم مساهمة القطاع الخدمي (الخدمات المالية والرقمية) في الناتج المحلي الإجمالي. فضلاً عن قطاع الصناعات الاستخراجية مثل النفط والغاز الطبيعي الذي يُعتبر عُرضة لتقلبات الأسعار العالمية الناتجة عن تغير الأوضاع العالمية والإقليمية، وبالتالي تحرص الدول النفطية على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

بناءً عليه، تحرص الدول العربية على بذل جهود لدعم عملية التحول الهيكلي من خلال الإشارة إليها في الخطط والرؤى الاستراتيجية طويلة الأجل، وكذلك من خلال صياغة السياسات الاقتصادية الكلية سواء كان ذلك على مستوى السياسة النقدية أو السياسة المالية. وتتم الإشارة إلى مشروع الموازنة العامة المقترحة للسنة المالية اللاحقة وتخصيص الموارد المالية المتاحة للقطاعات المختلفة، ووضع المستهدفات الكلية للمؤشرات الاقتصادية. كل ذلك يعتبر من الخطوات الممهدة لعملية التحول الهيكلي على المستوى الكلي.

شكل (2) متوسط توزيع العمالة في القطاعات الإنتاجية في الوطن العربي خلال الفترة (1991-2019)
(% من إجمالي قوة العمل)

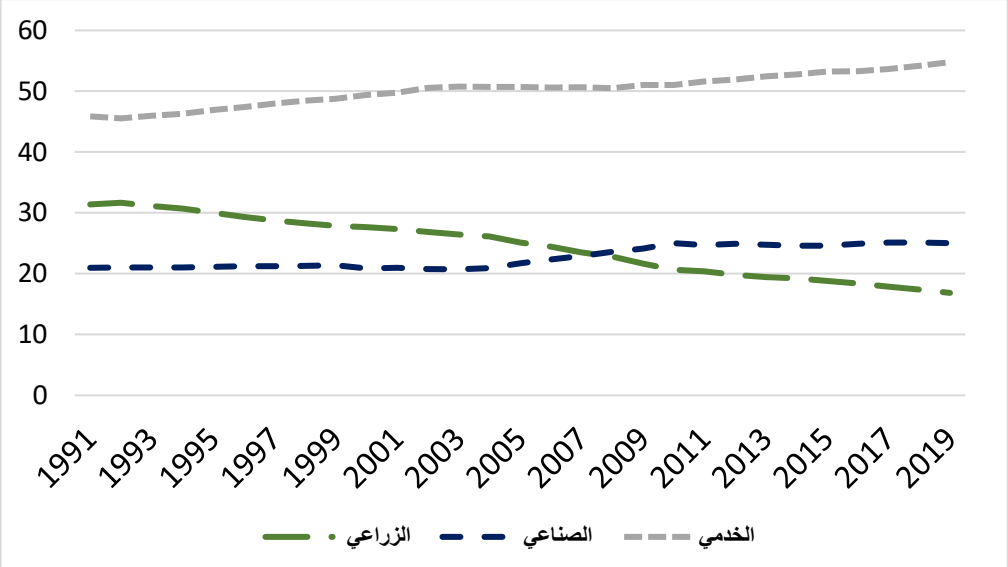

المصدر: منظمة العمل الدولية (2022)، تقديرات المنظمة عن حصة العمالة في القطاعات الإنتاجية، أغسطس

من ناحية أخرى، فان سوق العمل يمثل أحد الأركان الرئيسة لعملية التحول الهيكلي، من خلال انتقال العمالة عبر القطاعات المختلفة، مثلاً من القطاع الزراعي إلى الصناعي أو الخدمات. حيث يشير الشكل رقم (2) إلى

توزيع العمالة ومشاركتها في القطاعات الإنتاجية لعام 2019 بالتركيز على الدول العربية غير النفطية، حيث يُلاحظ تباين هذه الدول فيما بينها باختلاف القطاعات الثلاث (الزراعي، الصناعي، والخدمي). وتشير البيانات إلى أن قطاعي الخدمات والزراعة تستوعب غالبية القوى العاملة في الدول المستوردة للنفط، بينما يحظى القطاع الصناعي بنسبة ضئيلة مقارنة مع القطاعين الزراعي والخدمي، ويمكن زيادة العمالة في القطاع الصناعي من خلال دعم رأس المال البشري بالتركيز على إصلاح النظام التعليمي والصحي لإعداد جيل بقدرات تنافسية وبالتالي تأهيل العمالة عبر إنشاء مراكز للبحث العلمي والتدريب المهني. على سبيل المثال، يستحوذ قطاع الزراعة في كل من موريتانيا والسودان نحو 40 و 60 في المائة من إجمالي القوى العاملة على التوالي. من جانب آخر، استحوذ قطاع الخدمات في 10 دول عربية على أكثر من المتوسط العربي البالغ 55 في المائة من إجمالي قوة العمال، أما القطاع الصناعي فتراوحت مساهمته في هيكل العمالة ما بين 10 في المائة في اليمن و54 في المائة في قطر.

يمثل سوق العمل أحد أهم الأسواق في علم الاقتصاد، حيث يلعب دور فعال كما، يعتبر محور عملية التحول الهيكلي في أي دولة، وبإصلاح سوق العمل، يتم إزالة العديد من التشوهات الهيكلية ويتحسن مستوى دخل الفرد وكذلك تنخفض معدلات البطالة، ما يساعد على تحفيز الاستهلاك والاستثمار، ذلك بالطبع مع الأخذ في الاعتبار السياسات الاقتصادية الملائمة. وبذلت الدول العربية في هذا الصدد جهوداً مقدرة في سبيل إصلاح سوق العمل.

في **الإمارات**، عززت الحكومة مرونة سوق العمل من خلال وضع آلية محددة لعرض بيانات الوظائف والعمالة الأجنبية الفائضة عن حاجاتها بغرض مقابلة الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، إضافة إلى ذلك، اعتمدت الإمارات نظام التأمين على رواتب ومستحقات العمالة كبديل عن الضمان المصرفي وتسهيل إجراءات إرجاع الضمان المصرفي لمنشآت القطاع الخاص وفقاً لذلك. أما في **السعودية**، فقد قامت المملكة بدعم أجور توظيف المواطنين في القطاع الخاص، بحيث يتراوح حجم الدعم بين 30 في المائة و50 في المائة من الأجر الشهري للموظف لمدة سنتين، كما سمحت بإتاحة الفرصة لإعارة العاملين عبر برنامج (أجير). كما تعمل **سلطنة عُمان** على تحسين مرونة أسواق العمل وإعادة توزيع القوى العاملة على القطاعات المختلفة بما يعزز الإنتاجية القطاعية، بينما في **الكويت**، يتم العمل على تعديل التركيبة السكانية ومواءمة الخريجين مع متطلبات سوق العمل. في **سورية**، تعمل الحكومة على تنظيم سوق العمل، ومتابعة تنفيذ خطة عمل الوزارة وتعديلها وفقاً للظروف السائدة، وفي **فلسطين يتم** اعتماد استراتيجية وطنية للتشغيل، وإقرار حد أدنى للأجور، وبدء حوار حول قانون الضمان الاجتماعي. أما في **مصر**، تمويل الحكومة للعديد من مشروعات البنية التحتية في الدولة بهدف دعم النمو وإتاحة بيئة مواتية للإنتاج، والتيسير على المواطنين، وإتاحة الخدمات.

شكل (3) حجم العمالة في القطاع الزراعي في الدول العربية في عام 2021 (%)

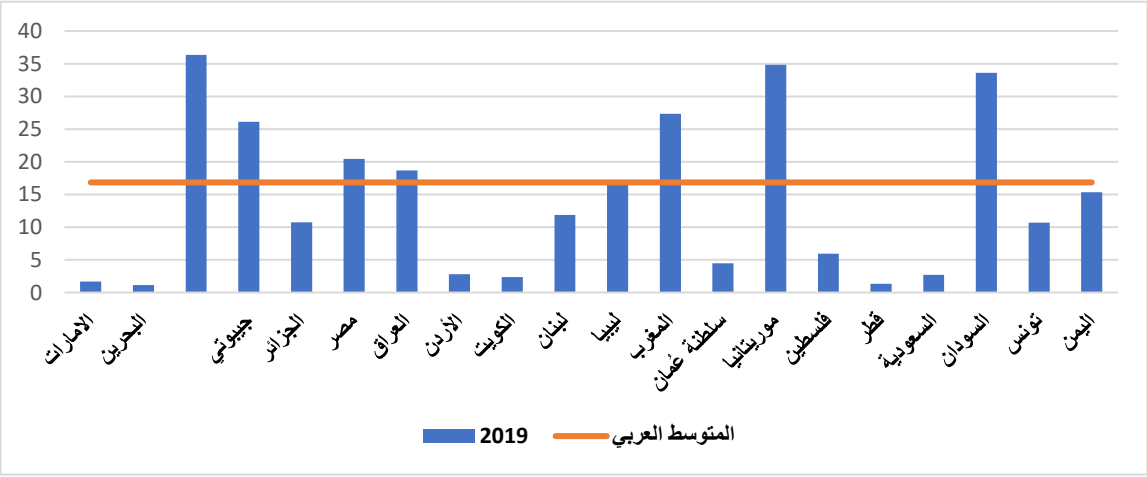

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

شكل (4) حجم العمالة في القطاع الصناعي في الدول العربية في عام 2021 (%)

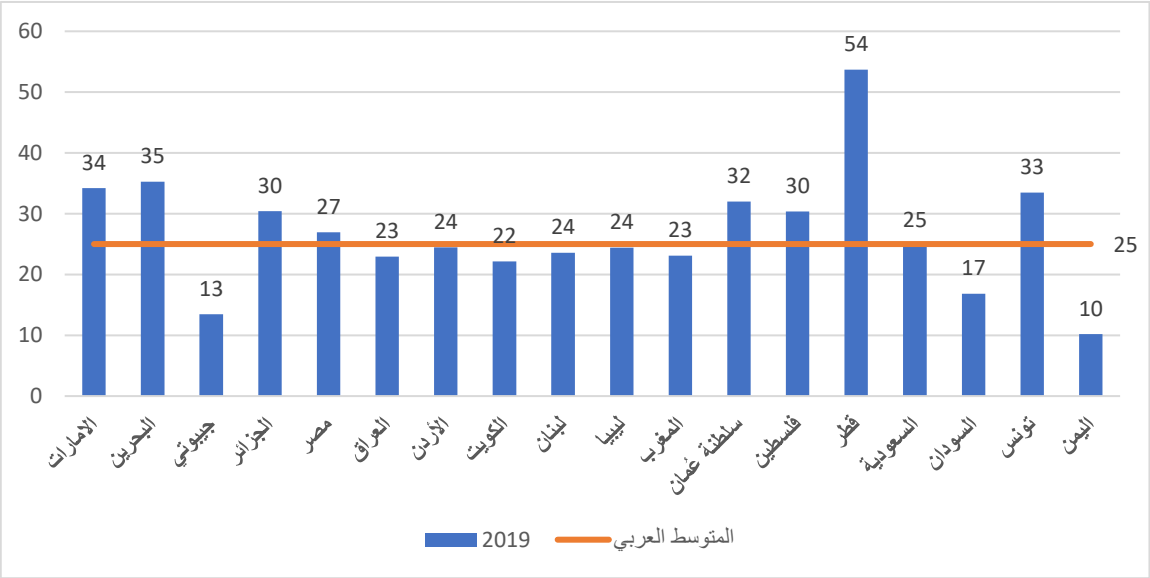

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

شكل (5) حجم العمالة في قطاع الخدمات في الدول العربية في عام 2021 (%)

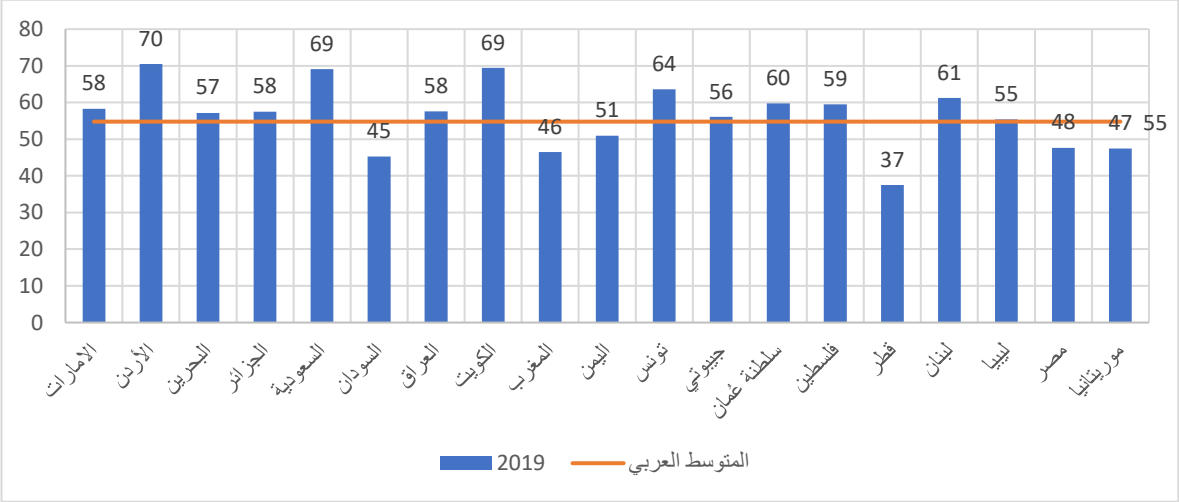

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

ثانياً: استراتيجيات التحول الهيكلي في الدول العربية

تشير الدراسات إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي، من خلال وضع الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج المساعدة تنفيذ ودعم عملية التحول الهيكلي في الدول العربية، بهدف تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تعزيز القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية. فمنذ خمسة عقود، بدأت الدول العربية في انتهاج العديد من الخطط الاستراتيجية التي تؤسس لبرامج اقتصادية تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف اقتصادية عدة لعل أهمها حفز النمو الاقتصادي القطاعي، وتعزيز الاعتماد على الذات، وخلق المزيد من فرص العمل على مستوى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ودعم التنويع الاقتصادي.

تطرق كتاب التخطيط الاستراتيجي[2] إلى الدول العربية في أهدافها التنموية لاختلاف التركيبة القطاعية في كل منها، وبالتالي تختلف نظرتها في وضع الخطط الاستراتيجية. على سبيل المثال، تحرص بعض **الدول العربية المصدرة للنفط** وبالأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تنويع هياكلها الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي نظراً للتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، وبالفعل حققت هذه الدول تقدماً ملحوظاً في تعزيز رقمنة قطاع الخدماتفي هذا الإطار، يُشار إلى عدد من الاستراتيجيات التي ساهمت في مساندة جهود التحول الهيكلي في الدول العربية وذلك على النحو التالي:

قامت الحكومة في **الإمارات** بإطلاق عدة استراتيجيات وخطط داعمة للتحول الهيكلي من بينها "رؤية الإمارات 2021" التي استهدفت جعل الإمارات واحدةً من أفضل البلدان في العالم. وبغية تحقيق هذا الهدف، تم إطلاق برنامج عمل وطني يضم مؤشرات أداء رئيسة، وهي بمثابة دليل للدولة في مسيرتها للوصول إلى ما تصبو إليه.

في **السعودية** تعتبر رؤية المملكة 2030 خطة وطنية تنموية شاملة تهدف لتحويل المملكة العربية السعودية إلى نموذج رائد عالمياً من خلال تمكين الأجيال الشابة من إطلاق طاقاتهم وقدراتهم، واستثمار مكامن القوة لخلق اقتصاد متنوع ومزدهر، وبناء مجتمع حيوي ينعم بحياة عامرة وصحية، ذلك من خلال ثلاثة محاور بما يشمل مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

في **الكويت**، تهدف رؤية عام 2035 "كويت جديدة" إلى تحويل الكويت إلى مركز تجاري مالي جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي بما يرفع الإنتاج ويعزز المنافسة وتنافسية الاقتصاد الكويتي في الأسواق العالمية الأخرى. يستهدف كل ذلك تحسين ترتيب دولة الكويت في جميع المؤشرات الدولية لتكون ضمن الخمسة وثلاثون دولة الأولى بحلول 2035.

وفي **العراق**، قامت الحكومة بإعداد خطة استراتيجية يتراوح مداها الزمني ما بين 3 و5 سنوات، تمثلت فيما يُعرف بالورقة البيضاء التي تهدف لإعادة التوازن الاقتصادي للعراق وإعادته إلى المسار الصحيح وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات والسياسات الشاملة.

أما على مستوى **الدول العربية المستوردة للنفط**، فقد أشار الكتاب[3] إلى أن هذه الدول تسعى إلى إجراء إصلاحات اقتصادية ومؤسسية وقانونية لتعزيز الإنتاجية في القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي نتيجة للكثافة السكانية، وتطوير عملية التصنيع الزراعي والحيواني والتحول إلى صناعات أخرى. بالتالي فإن التخطيط الاستراتيجي على الأغلب ما يكون موجهاً إلى التغلب على التحديات التي تعيق عملية التحول الهيكلي في هذه الدول، من خلال توليد الدخل وخلق فرص عمل لائقة للجميع.

في **مصر**، تستهدف الحكومة ترسيخ دعائم التحول نحو نموذج اقتصاد سوق منضبط ومنفتح قادر على تحقيق نمو احتوائي ومستدام ويوفر فرص عمل لائقة ومنتجة، قائمة على التنافسية والمنافسة العادلة بين كافة الجهات والمقومات. أطلقت هذه المبادرة في عام 2016 في نسختها الأولى، نتيجة التطورات الاقتصادية المحلية. تعكس

---

[2] الوليد أحمد طلحة، (2020)، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي. متوفر على الرابط التالي:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/ktab-altkhtyt-alstratyjy-alaqtsady-walrwy-almstqblyt-fy-aldwl

[3] الوليد أحمد طلحة (2020)، مصدر سابق.

"رؤية مصر 2030 "رؤية مصر المستقبلية في ظل التطورات الاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وظهور بعض التحديات الجديدة التي استلزمت تحديث الرؤية لتضمين تلك المتغيرات وكيفية التعامل مع التحديات الجديدة.

في **المغرب**، في إطار التوجهات التنموية الجديدة التي ينتهجها المغرب، ومن أجل خلق ديناميكية مستمرة، يتم إعداد خططاً وفقاً لمتطلبات المرحلة وبناءً على تشخيص وتقييم الخطط السابقة. يشترك في إعداد الخطط الاستراتيجية القطاعية مختلف القطاعات المعنية. تتمثل الخطط القطاعية في إستراتيجية المغرب الأخضر، إستراتيجية للصيد البحري المعروفة باسم " مخطط اليوتيس"، وبرنامج تسريع التنمية الصناعية، وإستراتيجية المغرب الرقمي، وإستراتيجية الإسكان، والإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستية.

فى **تونس**، تم تبني عدد من الاستراتيجيات[4] والخطط ذات الصلة بعملية التحول الهيكلي في مختلف المجالات وتعتبر الاستراتيجية الوطنية التونسية (2018-2023) بمثابة رؤية الدولة المستقبلية، حيث تهدف إلى دعم القدرة التنافسية لتونس، وزيادة الإدماج الاقتصادي للمرأة، وتعزيز قدرة القطاع المالي على الصمود، وتوسيع فرص الحصول على التمويل، ودعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في تونس [5]

في **لبنان**، تقوم الحكومة اللبنانية بتبني خطة للتحول الهيكلي، تركز على التحول الهيكلي للاقتصاد اللبناني، وتتلخص أهم أهداف الاستراتيجية في زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، وخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

في **فلسطين**، يتم تنفيذ الخطة الوطنية الحالية للتنمية (2021-2023) التي تتمثل في نموذج تنموي جديد (العناقيد التنموية). التنمية بالعناقيد مفهوم جديد للتنمية يتيح الاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة من محافظات الوطن، وتعظيم هذه الميزات من الناحية الاقتصادية. وترتبط التنمية بالعناقيد ارتباطاً وثيقاً بتعزيز استقلالية ومناعة الاقتصاد الفلسطيني من خلال تعزيز المنتج الوطني ودعمه ليكون منافساً وتوفير البدائل من جهة والانفتاح على السوق العالمي، وتعزيز العمق العربي من جهة أخرى

في **موريتانيا**، تعمل الدولة في الوقت الحالي على تنفيذ استراتيجية وطنية تسمى "الاستراتيجية الوطنية للنمو الاقتصادي والرفاه المشترك (2016-2030). وتعتبر "خطة **جزرالقُمر** الناشئة (2010 – 2030) أول خطة استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز أسس التحول الهيكلي للاقتصاد في **جزرالقُمر** بهدف تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. كما تبنت **جيبوتي** خطة استراتيجية تنموية طويلة الأجل، تسمى "رؤية جيبوتي 2035" تنقسم إلى أربع خطط متتالية مدتها خمس سنوات لكل منها، تغطي الفترة (2015 – 2035). [6]

[4] الاستراتيجية الوطنية التونسية لتنويع مصادر إنتاج الطاقة 2030، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2020-2030، والإستراتيجية الوطنية للأمن السّيبراني 2020 – 2025، والخطة الاستراتيجية الوطنية الرقمية - تونس 2020، والإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

[5] تونس (2020)، "الاستراتيجية الوطنية"

[6] الوليد أحمد طلحة. 2020. التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

شكل (6): الأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية للدول العربية النفطية وغير النفطية

الدول العربية غير النفطية **الدول العربية النفطية**

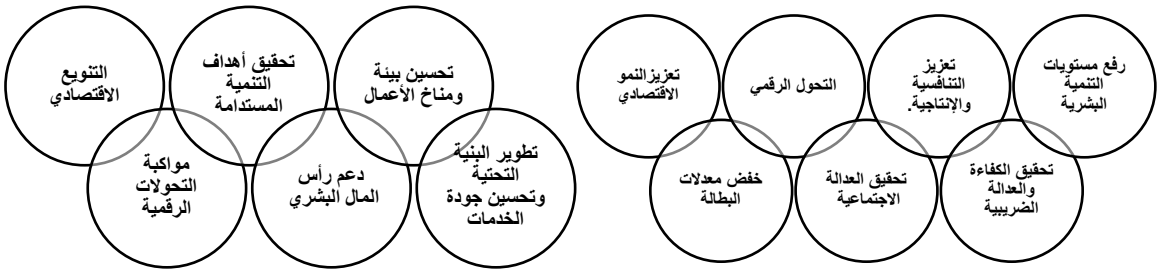

المصدر: الوليد أحمد طلحة، (2020). "التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية" صندوق النقد العربي، أبوظبي.

ثالثاً: الاستراتيجيات القطاعية وتقييمها

تتبنى الدول العربية رؤى واستراتيجيات مستقبلية لتسريع عملية التحول الهيكلي، وهناك استراتيجيات قطاعية تساهم في تعزيز إنتاجية القطاع من خلال إجراء مجموعة من الإصلاحات الهيكلية داخل القطاعات المعنية. تغطي هذه الإصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية، وإصلاح سوق العمل، وترقية الخدمات الحكومية ورقمنتها، وإصلاح نظم الحماية الاجتماعية. جدير بالذكر أن الاستراتيجيات القطاعية يتم تبنيها من قبل السلطات الوطنية للدولة.

على مستوى البنوك المركزية، تتمثل أولويات التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الشمول المالي، ومواكبة التطورات التقنية الحديثة، وتعزيز الأمن السيبراني بهدف توفير الحماية اللازمة لمستخدمي التقنيات المصرفية، وبناء الثقة بينهم وبين مقدمي الخدمات المالية الرقمية، والحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني، وتعزيز منظومة حماية المستهلك المالي ونشر وتعميق الثقافة المالية والمصرفية، ودعم مبادرة الحوكمة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

من ناحية أخرى تتركز أولويات التخطيط الاستراتيجي على مستوى وزارات المالية في التصحيح الهيكلي لمالية الحكومة، وتنويع هيكل الإيرادات العامة وزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية، وتحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية، وتحسين إدارة المالية العامة، ورقمنه الخدمات الحكومية والإجراءات والإدارات الضريبية والجمركية من أجل إرساء دعائم الحوكمة المالية والإدارية، إضافة إلى ضمان تكافؤ الفرص. من جانب آخر، تتبني الدول العربية عدد من الاستراتيجيات القطاعية تغطي مجالات الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتحول الرقمي، وتطوير القطاع المالي، والشمول المالي، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستراتيجيات على مستوى القطاعات الاقتصادية، مثل القطاع الصحي، والقطاع الزراعي.

انتهجت الدول العربية آليات مختلفة لتقييم خططها الاستراتيجية الداعمة لعملية التحول الاقتصادي الهيكلي بين فترة وأخرى. ففي بعض الدول العربية مثل **الكويت**، يتم ربط برامج خطة التنمية السنوية مع ركائز الخطة الإنمائية متوسطة الأجل وأهداف التنمية المستدامة وتُدار خطة التنمية في **الكويت** كحزمة من المبادرات يتم مراجعتها سنوياً حيث تخضع للتعديل وفقاً لأداء المبادرات أو وضع مبادرات جديدة لاستكمال تحقيق السياسات. وتميزت خطة التنمية السنوية الجديدة في **الكويت** عن بقية الخطط السنوية السابقة بأنها تقوم على معايير أكثر تحديداً في اختبار المبادرات التنموية، وتحديد المتطلبات التشريعية اللازمة لدفع عجلة التنمية في مختلف برامج الخطة، وقد تم وضع نظام حوكمة لكل برنامج، لضمان نجاحه في تحقيق النتائج والسياسات.

في **العراق** عملت الحكومة العراقية على تقييم عملية التحول الهيكلي من خلال ما يُعرف "بالورقة البيضاء" التي تعتبر بمثابة خارطة طريق للخطط الاستراتيجية التي تتبناها الدولة لأهميتها القصوى في ضمان توفير

الظروف الملائمة لتعافي الاقتصاد الوطني ونموه من خلال التنويع الاقتصادي وتعزيز نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وتشير دراسة (سعدون 2019) إلى أنه يتم الاعتماد على مؤشرات قياس التحول الهيكلي كركيزة يُعتمد عليها في تقييم الخطط الاستراتيجية الداعمة للتحول الهيكلي.

فيما يخص **لبنان**، فإن الخطط الإستراتيجية التي تم وضعها خلال العقود الخمسة الماضية كانت طموحة وتهدف إلى تعزيز الاقتصاد المنتج، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة العجز في الميزان التجاري، كما هو مخطط له في الخطة الاستراتيجية. إلا أن هناك بعض التحديات الداخلية والإقليمية ساهمت في بطء عملية التنفيذ.

في **فلسطين**، تركزت الجهود في إنعاش القطاعات الاقتصادية المتراجع أداءها، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية (الصناعة، والزراعة)، ما أدى إلى نمو معظم القطاعات الاقتصادية، مع منح أفضلية لقطاع الخدمات الذي كان الأكثر نمواً. كما تعمل السلطة الفلسطينية على زيادة مستويات الاعتماد على الذات وبناء القدرات الوطنية.

من ناحية أخرى، تبنت **ليبيا** عدد من الخطط الثلاثية والخماسية الداعمة للتحول الهيكلي، إلا أن نجاح هذه الخطط كان مرهوناً في الدول النفطية بتقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمي، مما أثر على نسبة نجاح هذه الخطط نتيجة للتقلبات التي تحدث بين الفينة والأخرى. وفي إطار تخفيف الصدمات الناجمة عن أسعار النفط العالمية عملت **ليبيا** على تأسيس المؤسسة الليبية للاستثمار في 28 أغسطس 2006، حيث كان الهدف الرئيس منها هو استثمار الموارد المالية وتحقيق عوائد مالية مستدامة مستقرة، وكذلك تخصيص مبلغ من هذه العوائد لتمويل الميزانية العامة للدولة، مما يساهم في استقرارها وتخفيض حدة أثر تقلبات الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي والتي تعتبر غير مستقرة وغير ثابتة.

رابعاً: مؤشرات قياس التحول الهيكلي

يعتبر قياس التحول الهيكلي مهماً، كونه يُمكّن صانعي القرار من اتخاذ قراراتهم بصورة أكثر دقة، فضلاً عن إمكانية المتابعة الدورية لجهود الدولة الرامية لتنفيذ تحول هيكلي في قطاعاتها الإنتاجية. للحصول على فكرة أولية عن الخصائص الهيكلية لاقتصاد معين، يبدأ الباحثون بدراسة توزيع العمالة والناتج، أو القيمة المضافة، عبر القطاعات. تحقيقا لهذه الغاية، يتم حساب حصة العمالة والقيمة المضافة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد. أشارت دراسة سعدون (2019) إلى أن عملية قياس التحول الهيكلي، يجب أن تعتمد على أربعة أبعاد رئيسة متمثلة في هيكل الناتج الكلي، وهيكل العمل الكلي، وهيكل التجارة الخارجية، والهيكل السكاني، ولكل بُعد من هذه الأبعاد مؤشرات قياس خاصة به.

تستخدم الدول العربية عدد من المقاييس والمؤشرات لقياس التحول الهيكلي في الدولة:

- القيمة المضافة (value added)[7] الإجمالية للقطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (المساهمة الإسمية) أو بالأسعار الثابتة (المساهمة الحقيقية).
- إنتاجية العمالة (Labor productivity)، وعدد العمال أو ساعات العمل (working hours) حسب القطاعات من أكثر المؤشرات شيوعاً.
- حصة الاستهلاك النهائي والاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الصادرات الوطنية (exports share) حسب القطاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا المقياس واجه عدد من الانتقادات بسبب سلاسل القيمة العالمية، لأن زيادة الصادرات ربما تصاحبها زيادة في الواردات، ولأن القطاع الخاص يستورد السلع الوسيطة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، التي يعيد تصديرها مرة أخرى في شكل سلع نهائية بعد استخدامها في العملية الإنتاجية.

في **فلسطين**، هناك مؤشرات أداء تقاس بشكل سنوي، تتعلق بالأساس بقيمة الإنتاج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة المنتج الوطني في السوق المحلي، ونمو الصادرات الفلسطينية للخارج. إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه عملية التقييم، تحول دون توفر مؤشرات الأداء في الموعد المحدد، إضافة

7 القيمة المضافة يتم التعبير عن القيمة بشكل عام بالأسعار الجارية "القيمة الاسمية"، ولكن يمكن التعبير عنها أيضاً بالأسعار الثابتة ("القيمة الحقيقية").

لتوفر مؤشرات دورية وسنوية مثل مؤشر حصة المنتج الوطني في السوق المحلي لمختلف الأنشطة (زراعة، صناعة).

في المقابل، بعض الدول تسعى إلى إحراز تقدم على مستوى المؤشرات العالمية الرئيسة بما يتوافق مع أبعاد الخطط التنموية للدولة والرؤى المستقبلية.

في **الكويت** على سبيل المثال، ترتكز منهجية الخطة الإنمائية على خمسة محاور: منطقة اقتصادية شاملة، اقتصاد معرفي، حكومة داعمة، رفاه مستدام، ومواطن متمكن. وللوصول إلى المحاور أعلاه، اعتمدت الحكومة على برامج قائمة على سياسات عامة تغطي الركائز السبع لرؤية "كويت جديدة 2035" وهي: إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد متنوع مستدام، رأس مال بشري إبداعي، بيئة معيشية مستدامة، رعاية صحية عالية الجودة، بنية تحتية متطورة، ومكانة دولية متميزة، هذا وقد تم ربط الخطة التنموية للكويت بالأهداف والمؤشرات الدولية عن طريق موائمتها مع أهداف التنمية المستدامة 2030 من أجل تحقيق الترابط والاتساق بين الخطة الوطنية والرؤية التنموية الدولية.

في **لبنان**، تختلف المنهجية والمؤشرات المستخدمة لقياس التحول الهيكلي باختلاف الأهداف المرسومة والنتائج المتوقعة المراد قياسها، فمنها ما هو كمّي كمعدل النمو، والتغير في عدد الوظائف، ونسبة البطالة، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومنها ما هو نوعي كالمؤشرات المستخدمة لقياس التنمية. وتستهدف الحكومة اللبنانية التحول الهيكلي في ستة قطاعات، بما يشمل الزراعة، الصناعة، والسياحة، واقتصاد المعرفة، والخدمات المالية، علماً وأن قياس عملية التحول الهيكلي في القطاعات سابقة الذكر، يتم بواسطة الوزارات المعنية إضافة إلى المصرف المركزي وجهاز الإحصاء المركزي. من أبرز التحديات التي تواجه عملية قياس التحولات الهيكلية في **لبنان** عدم توفر المعلومات الكاملة التي تمكّن من قياس التحول الهيكلي الفعلي التي زادت من حدتها، جائحة كوفيد-19، والتطورات الداخلية الغير مواتية.

تستند **الإمارات** في قياسها للتحول الهيكلي على قطاع الخدمات الرقمية من خلال مؤشرات ممكنات الحكومة الرقمية لقياس عملية التحول الرقمي، وتشمل تلك المؤشرات: تكامل الخدمات، وجودتها الخدمة، وجودة المواقع الإلكترونية، والتوعية بالخدمات الرقمية، واستخدام الخدمات الرقمية، والتحول الرقمي، والتخفيف من حدة تأثر التغيرات المناخية، وتعزيز القدرات المهنية والابتكار للأجيال المستقبلية، والتنويع الاقتصادي، ورفع مستوى الإنتاجية.

أما **السعودية**، فتنتهج قياس الأداء عن طريق نتائج البحوث المتوافقة مع المعايير والمنهجيات العلمية المطبقة في المنظمات الدولية، والتي منها أداة القياس (نسبة أو معدل أو عدد)، ومؤشر قياس الأثر.

إطار رقم (1) مؤشر التوجه الزراعي للإنفاق الحكومي (AOI)

يعتبر مؤشر التوجه الزراعي للإنفاق الحكومي (AOI) هو أحد المؤشرات التي تستخدم في عملية التحول الهيكلي ويقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق الهدف 2. أ. من أهداف التنمية المستدامة، ويُعرف بأنه حصة الزراعة من النفقات الحكومية، مقسومة على مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشمل القطاع الزراعي في هذه المعادلة كل من نشاط الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك، والصيد البري.

يؤدي تحسين الوصول إلى التقنيات الزراعية الجديدة وخدمات الائتمان وموارد المعلومات للمزارعين إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية ورفع مستوى دخل المزارعين، مما يساهم في النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية النائية. يلعب الاستثمار العام في الزراعة دوراً مهماً في تزويد العمال الزراعيين بهذه المدخلات وأيضًا في جذب الاستثمار الخاص.

شكل (7) مؤشر[1] التوجه الزراعي في بعض الدول العربية

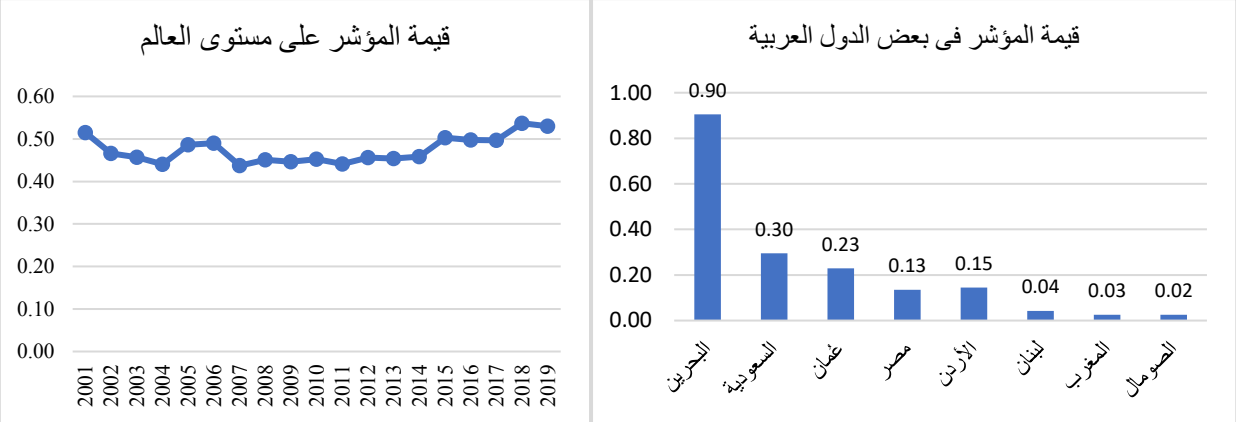

المصدر: منظمة الزراعة والغذاء للأمم المتحدة (2020)

بصورة عامة، اتخذ مؤشر التوجه الزراعي (AOI) للإنفاق الحكومي الذي يقارن الإنفاق الحكومي على الزراعة وصيد الأسماك والغابات، مع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً تصاعدياً على مستوى العالم منذ عام 2007 من 0.44 إلى حوالي 0.53 في عام 2019. على مستوى الدول العربية المتوفر عنها بيانات، تعتبر البحرين من الدول العربية التي سجلت أعلى معدل للمؤشر في عام 2019 مقارنة بالدول العربية الأخرى، حيث وصل المعدل 0.90، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 0.30، وعُمان بنحو 0.23، بينما بلغت أدني نسبة للإنفاق الزراعي في الصومال والمغرب ولبنان نحو 0.02، و 0.03، و 0.04 على التوالي.

إطار رقم (2) مؤشر القدرات الإنتاجية

يمكن قياس الطاقات الإنتاجية في الدول العربية من خلال مؤشر القدرة الإنتاجية للدولة الصادر عن منظمة الاونكتاد يتراوح المؤشر بين الدرجة (صفر) التي تشير الى ضعف القدرة الإنتاجية في الدولة، وتشير الدرجة (100) التي تشير إلى أعلى قدرة إنتاجية. يتكون المؤشر حسب الشكل (5) من ثمانية أبعاد أو مؤشرات فرعية تتمثل في الموارد البشرية، والموارد الطبيعية، والطاقة، والنقل، وتقنية المعلومات والاتصالات، والإصلاحات المؤسسية، ودعم القطاع الخاص، والتغيرات الهيكلية. يساعد المؤشر الدول العربية على تحديد مواطن الضعف التي تعيق العملية الإنتاجية في القطاعات المختلفة وتحديد عوامل التمكين للنمو الاقتصادي.

شكل (8) البنود الفرعية لمؤشر القدرات الإنتاجية

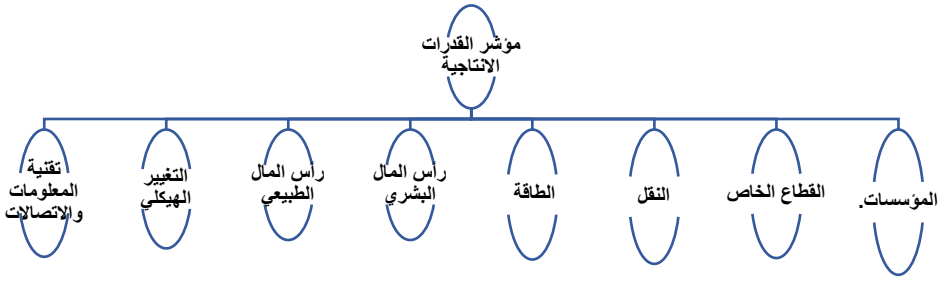

المصدر: الاونكتاد (2020)، "تقرير القدرات الإنتاجية في دول العالم"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، سويسرا

شكل (9) المؤشر العام للقدرات الإنتاجية في الدول العربية (2021)

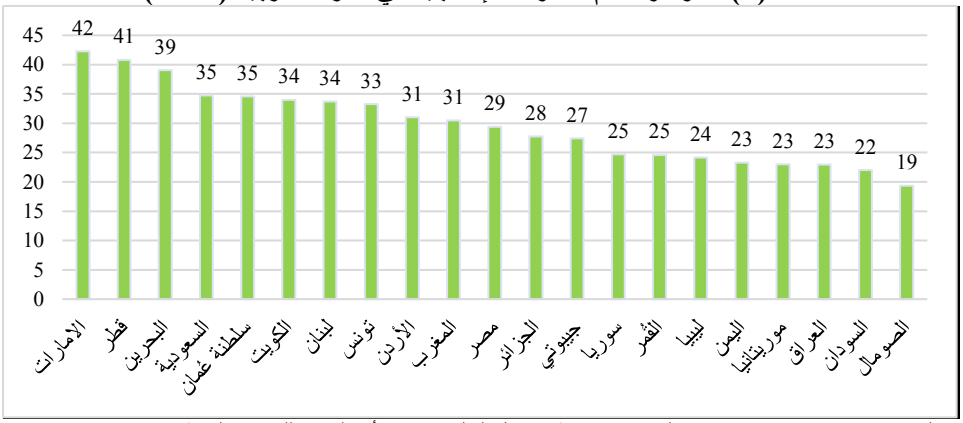

المصدر: الاونكتاد (2020) "تقرير القدرات الإنتاجية في دول العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جينيف، سويسرا

يشير الشكل رقم (6) إلى أن الدول النفطية وبالأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتصدرها الإمارات، من أكثر الدول العربية التي تمتلك قدرة إنتاجية عالية، وذلك وفقاً لمؤشر القدرات الإنتاجية الصادر عن منظمة الأونكتاد في عام 2020، وتأتي كل من الإمارات وقطر في الصدارة بنحو 42 و41 في المئة على التوالي، ثم البحرين بنحو 39 في المائة، والسعودية، وعُمان بحوالي 35 في المائة لكل منهما، والكويت بنحو 34 في المائة. بينما يلاحظ أن بعض الدول العربية التي تواجه تحديات داخلية لديها قدرات إنتاجية أقل على الرغم من توفر العناصر الرئيسة للإنتاج من موارد طبيعية وبشرية، فضلاً عن الميزة المقارنة للقيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية مثل السودان والصومال اللتان احتلتا المرتبتين الأخيرتين بحوالي 22 و19 في المئة على التوالي.

خامساً: دعم الابتكار لعملية التحول الهيكلي

يعتبر الابتكار بمثابة جوهر عملية التحول الهيكلي، ونظراً لأهميته قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية باستحداث مؤشر لقياس مدى توجهات الدول نحو الابتكار. يقيس المؤشر أحدث اتجاهات الابتكار العالمية ويساعد على تصنيف أداء - ا المنظومة الداعمة للابتكار في الاقتصادات حول العالم، مع تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في الابتكار والفجوات الخاصة في احتسابه. يبلغ عدد المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الابتكار 80 مؤشراً بما يعطي رؤية شاملة عن الابتكار بشتى مجالاته، ومنها البيئة السياسية والتعليم والبنى التحتية وتطويرها، إضافة إلى التدابير المعتمدة من قبل كل اقتصاد لتعزيز الابتكار بحسب الأبعاد المختلفة المعتمدة في المؤشر. ويمكن استخدام مختلف المقاييس التي يوفرها مؤشر الابتكار العالمي لأغراض رصد الأداء ومقارنة التطورات مقابل الاقتصادات المندرجة ضمن المنطقة أو فئة الدخل ذاتها [8].

يُلاحظ من خلال الشكل (5) أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحتل المراكز الأولى من حيث توفر البنية التحتية الصالحة للابتكار، تتقدمها الإمارات وقطر والبحرين والسعودية وسلطنة عُمان والكويت، على الترتيب.

شكل (10) الترتيب العالمي للدول العربية حسب مؤشر البنية التحتية الصالحة للابتكار (2020)

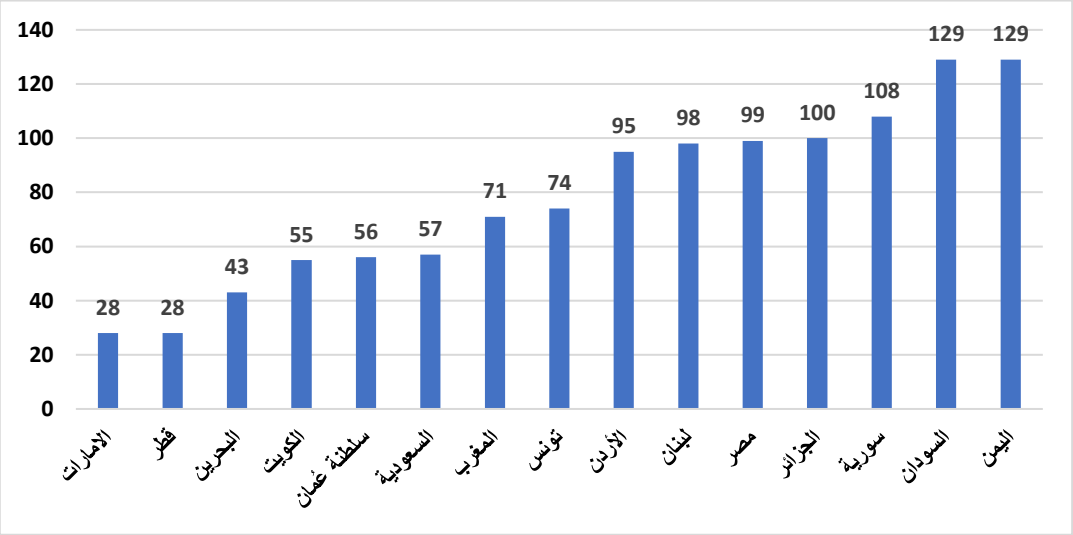

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (2020). الإمارات (2018)، السودان (2016)، تونس (2013).

في **الإمارات**، هدفت سياسات الابتكار إلى تحقيق استراتيجيتها المتمثلة في "رؤية الإمارات 2021" بأن تكون ضمن أفضل دول العالم. على المستوى التنظيمي، تم إنشاء "مركز محمد بن راشد للابتكار في عام 2014 لتحفيز ثقافة الابتكار، وتطوير العمل في القطاع الحكومي من خلال منظومة متكاملة، لتعزيز تنافسية حكومة الإمارات، بحيث تكون ضمن الحكومات الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم . من إنجازات المركز :منصة ابتكر[9] ودبلوم الابتكار[10] ومختبر الابتكار الحكومي[11] ، وحوار الابتكار[12]. كما استحدثت الإمارات وظيفة للابتكار بعنوان الرئيس التنفيذي للابتكار وهو منصب جديد يكون في كل جهة حكومية اتحادية. وتعتبر حكومة الإمارات الأولى في استحداث منصب الرئيس التنفيذي للابتكار. كما تبنت الإمارات عدد من الاستراتيجيات الوطنية للابتكار. [13]

8 ،WIPO (2021), "Global Innovation Index", World Intelactual Property Orgnization, 14th Edition.

[9] طور مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي المنصة التفاعلية " ابتكر" التي تعد الأولى من نوعها باللغة العربية للابتكار الحكومي، وتهدف إلى تعزيز الكفاءات في العالم العربي وبناء جيل من المبتكرين العرب وقادة المستقبل. تهدف المنصة للوصول إلى 30 مليون مشارك عالمياً، وتتضمن مساقات جماعية مفتوحة المصدر MOOCs ، وتتيح لجميع الناطقين باللغة العربية الالتحاق بمساقات معينة مجاناً، وتمنح الدارسين شهادات معتمدة من المركز.

[10] يُنفذ الدبلوم بالتعاون مع جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وهو الأول من نوعه. ويهدف إلى إعداد جيل من الرؤساء التنفيذيين للابتكار في الجهات الحكومية.

[11] عبارة عن مجموعة ورش عمل مبنية على منهجية التوصّل إلى أفكار مبتكرة وواقعيّة للتحديات التي تواجه الجهات الحكوميّة، وتتيح للمشاركين التفكير من منظور الحلول بدلاً من منظور المشاكل.

[12] يهدف حوار الابتكار إلى إحداث تحوّل جذريّ في طريقة عمل القطاع الحكومي، وتعزيز التعاون وتكامل الجهود بين مختلف الجهات الحكوميّة على المستوى الوطني، وتحفيز الابتكار في المحاور الرئيسة للاستراتيجيّة الوطنيّة.

[13] الإمارات العربية المتحدة (2019)، " الابتكار: رؤية الإمارات لعام 2021". متوفر في: https://www.vision2021.ae/

شكل (11) الترتيب العالمي للدول العربية حسب مؤشر فعالية الابتكار (2020)

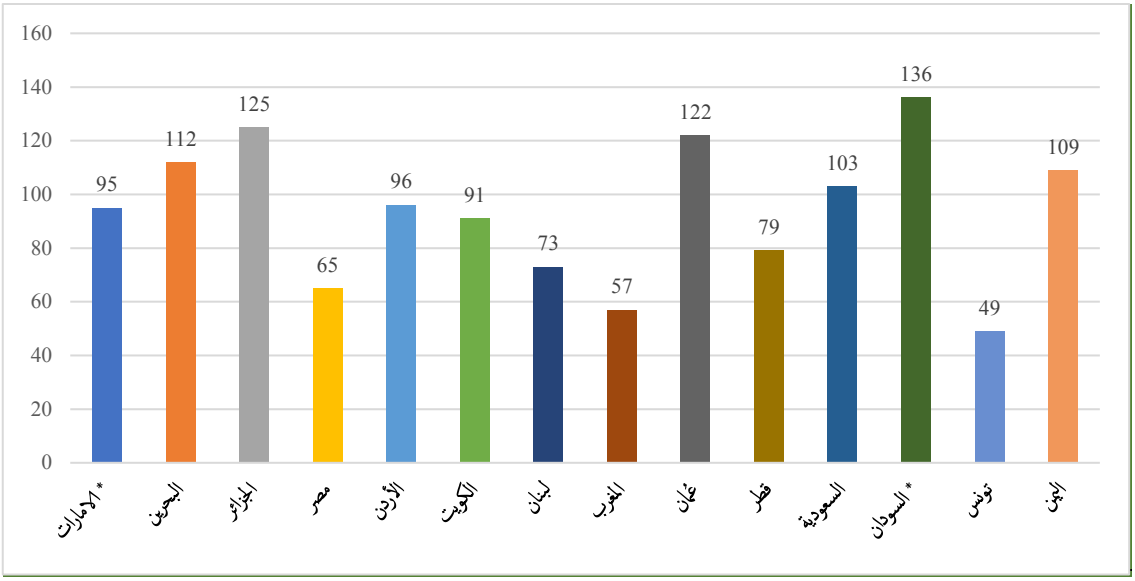

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (2020).

يسلط مؤشر الابتكار العالمي الضوء على نقاط القوة والضعف في الابتكار والفجوات الخاصة في مقاييس الابتكار بالتركيز على أحدث اتجاهات الابتكار العالمية. يتكون المؤشر من حوالي 80 مؤشراً، بما في ذلك مقاييس البيئة السياسية والتعليم والبنية التحتية وخلق المعرفة لكل اقتصاد.

في **الكويت**، تم إنشاء منصة للابتكار من خلال مبادرة ابتكار التي تهدف إلى إنشاء حاضنات متخصصة تساهم في تطوير الابتكار والقدرات المحلية بالإضافة إلى تعزيز روح المنافسة والمبادرة بما يتماشى مع أهداف الاستراتيجيات الوطنية سعياً إلى توفير البنية التحتية المناسبة للبحث العلمي ولبيئة أعمال مزدهرة. وقد انبثقت عن المبادرة عدد من المراكز الإبداعية، منها: "مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، ومركز الكويت للابتكار. إلا أن هناك تحديات واجهت عملية الابتكار في الكويت، منها: ما يتصل بوجود منظومة داعمة للشركات القائمة على المعرفة والمؤسسات الأكاديمية التي تعمل معاً لتهيئة بيئة مواتية للبحث والابتكار.

في **السعودية**، تم إنشاء هيئة خاصة بالابتكار ممثلة في هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، كما أن هناك مشاريع أخرى مثل "المبادرة الوطنية لتعزيز الابتكار" التي تشرف عليها الهيئة السعودية للملكية الفكرية وتهدف إلى رفع مساهمة الاقتصاد القائم على المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى "مبادرة رواد الأعمال"، التي تشرف عليها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

في **ليبيا**، تحرص السلطات الوطنية على قياس عملية التحول الهيكلي في الدولة من خلال درجة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من خلال حجم الائتمان الموجه بغرض التشغيل وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار مبادرة صندوق التشغيل 2006 وصندوق ضمان الإقراض 2009، لإتاحة فرص عمل للشباب والخريجين الجدد من الجامعات ومعاهد التدريب المهني، ما يتيح فائض في قوة العمل الماهرة.

في **لبنان**، تخصص خطة التحول الهيكلي حيزاً لعملية التحول الهيكلي في قطاع اقتصاد المعرفة، وتشرف عليها الحكومة اللبنانية، مثل: "مبادرة برنامج إنجازات البحوث الصناعية اللبنانية" المعروفة باسم LIRA [14] لدعم الابتكار والبحث العلمي وتحفيز رواد الأعمال في المجال الصناعي بإشراف وزارة الصناعة. على مستوى القطاع المصرفي، تبنى مصرف لبنان مبادرة لدعم وتشجيع اقتصاد المعرفة المتمثلة في التعميم الوسيط رقم 331 تاريخ 2013/8/22. نتج عن تلك المبادرات تأسيس حاضنات أعمال ومسرّعات أعمال توزعت على كافة المناطق اللبنانية كما وقد تم إنشاء عدد من صناديق رأس المال المخاطر (Venture Capital Funds)

14 Lebanese Industrial Research Achievements

مما ساعد روّاد الأعمال على تأسيس شركات ناشئة والمُضي قدماً في ابتكاراتهم. وتكمن أبرز التحديات التي واجهت عملية الابتكار في التطورات الداخلية وجائحة كوفيد-19، وما ينتج عن هذه التحديات من تداعيات على الاقتصاد المحلي.

في **فلسطين**، شهد عدد المشاريع الريادية والشركات الناشئة نمواً ملحوظاً، خصوصاً في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث تم تسجيل حوالي 1921 شركة جديدة في فلسطين خلال عام 2020 برأس مال وصل إلى 332 مليون دولار أمريكي. هناك عدة مبادرات تعمل عليها الحكومة الفلسطينية في مجال دعم الابتكار وريادة الأعمال من أهمها:

- استراتيجية عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة "نحو اقتصاد رقمي فلسطيني". (الأمانة العامة لمجلس الوزراء).
- سياسة التحول الرقمي في فلسطين (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات). تنظيم التجارة الإلكترونية (وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات).
- السياسة الوطنية للشركات الناشئة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات).
- دعم ريادة الأعمال للنساء والشباب (وزارة الاقتصاد الوطني).
- العمل على قانون الشركات الناشئة (وزارة الاقتصاد الوطني، المجلس الأعلى للإبداع والتميز).

في **العراق**، توجد عدد من المبادرات الداعمة للابتكار، منها على سبيل المثال: مبادرة تمكين، ومبادرة تخصيص واحد تريليون دينار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومبادرة تخصيص 5 تريليون دينار لدعم المشاريع المتوسطة والكبيرة، ومبادرة "أبدأ وحسن مشروعك" لدعم رواد الأعمال في تأسيس أو تطوير مشاريع أعمال جديدة، ومبادرة "الابتكار من أجل التنمية" لتطوير مهارات الأفراد والمؤسسات المعنية بمجال الابتكار وريادة الأعمال وأهداف التنمية المستدامة.

سادساً: تحديات التحول الهيكلي

تختلف التحديات الهيكلية باختلاف كل دولة مع مراعاة العوامل الجغرافية والديموغرافية، فالدول المطلة على السواحل البحرية مثلا تتميز بخاصية سهولة التواصل مع العالم الخارجي عبر النقل البحري لتعزيز تنافسية صادراتها، وهذه الخاصية لا تتوفر لدى كثير من دول العالم غير المطلة على ساحل البحر. كذلك تلعب الخصائص الديمغرافية دوراً بالغ الأهمية في عملية التحول الهيكلي.

بصورة عامة، تواجه الدول بعض التحديات التي تحول دون التقدم في عملية التحول الهيكلي وفى الغالب ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحول دون تحقيق المأمول في عملية التحول الهيكلي وبمجرد تلافي مثل هذه التحديات، تبقي عملية التطبيق والمتابعة مرهونة بمدى التزام متخذي القرار في صياغة القرارات الاقتصادية الرشيدة بما يخدم الهدف الكلي من عملية التحول الهيكلي وهو تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية اقتصادية شاملة. وتتمحور تحديات التحول الهيكلي في الآتي:

1. الضغوطات السكانية: تشهد الدول النامية والمتقدمة تغيرات ديموغرافية على الصعيد العالمي مع توقعات بارتفاع نسبة السكان للفئة العمرية أكبر من 65 عامًا بحلول عام 2100. يتيح ذلك للدول النامية الحصول على ما يُعرف بالعائد الديموغرافي والذي يتولد من ارتفاع عدد السكان الذين هم في سن العمل وقادرون على العمل ويبحثون عن العمل، ولكنهم لا يجدون فرص عمل. يمكن للحكومات تعظيم العائد الديموغرافي من خلال توفير فرص عمل لفئة الشباب. حيث يظل قطاع التصنيع مصدرًا رئيسيًا لفرص العمل على الرغم من ظهور موجات أخرى من الأتمتة فقدت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 31 في المائة من وظائف قطاع التصنيع منذ عام 2000 .
2. تحدي استخدام التقنيات المتطورة: بعض الدول تواجه تحدي أتمتة القطاعات الإنتاجية ورقمنتها ما يساهم في تباطؤ العملية الإنتاجية، وبالتالي تضاءل القدرة الإنتاجية للدولة، ويُعزى ذلك لعدد من الأسباب، منها: على سبيل المثال، صعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية والتمويل اللازم لبعض الدول العربية.

3. فجوة النوع الاجتماعي في التعليم: وذلك بالإشارة إلى جودة التعليم والمساواة الاقتصادية بين الجنسين وعدم توافق المهارات. ما زالت هذه الخصائص تمثل فجوة بين الدول النامية والمتقدمة، إلا أن هذه الفجوة بدأت في التقلص وفقاً لمنظمة العمل الدولية خلال العشرين عاماً الماضية، حيث تضاعف عدد الملتحقين بالتعليم العالي تقريباً ليصل إلى 136 مليونًا في 113 من الاقتصادات الناشئة والنامية التي تتمتع بقوى عاملة ذات مهارات عالية ومنخفضة الأجور وهو ما يعتبر عامل رئيس في أنماط تخصيص الاستثمار.
4. التباطؤ في عولمة الإنتاج: تسريع عملية التحول في سلاسل القيمة العالمية أو ما يعرف بعولمة الإنتاج حيث تشير التقديرات في هذا الشأن إلى نمو التجارة في السلع الوسيطة. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل فرصاً للدول والشركات، إلا أنه يمثل تحديات في نفس الوقت بالنسبة للدول التي تفتقر إلى السلع الأولية والوسيطة اللازمة للتصنيع.
5. التغيرات المناخية: تشكل تحدياً رئيساً لدول العالم بمختلف تصنيفاتها، وتتطلب صياغة فرضيات النمو الاقتصادي، بما يشمل موفرات الطاقة ومخفضات الكربون، من أجل التكيف مع ظاهرة التغيرات المناخية
6. تحديات تنمية القطاعات الإنتاجية في بعض الدول العربية الغنية بالموارد الاقتصادية والبشرية. على سبيل المثال، إن نمو الإنتاجية الزراعية المرتفع يمكن أن يساعد في تحقيق تنمية صناعية خصوصاً في جانب الصناعات التحويلية إذا ما توفرت أرضية صالحة تعتمد على التوزيع العادل للدخل والثروة، ووجود أطر قانونية وتنظيمية متينة، وإدارة فعالة تقوم على المؤسسية والتخصصية، وبالتالي تهيئة الابتكار.

سادساً: الخلاصة والتوصيات

خلصت الورقة إلى بعض النقاط المهمة يمكن تلخيصها في الآتي:

- تتباين القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي عبر الدول العربية باختلاف هياكلها الإنتاجية، على سبيل المثال، انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول وارتفاع حصة الخدمات في دول أخرى. تتفاوت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلى الإجمالي لكل دولة، ففي بعض الدول يلعب قطاع الخدمات دوراً في تعزيز النمو الاقتصادي مثل لبنان، ومصر، ودول شمال أفريقيا، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفى دول أخرى نجد أن قطاع الزراعة هو المحرك للنمو الاقتصادي، كالسودان والصومال.
- أبرزت الدراسة أهمية سوق العمل في إحداث تحول هيكلي لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية وتعظيم إنتاجية العمالة في القطاع المعني. في هذا الصدد، توصي الدراسة بضرورة تنظيم سوق العمل بما يتوافق مع احتياجاته من العمالة الماهرة وغير الماهرة، وكذلك وفقاً لاحتياجات القطاعات الإنتاجية، بما يؤدي إلى تعزيز إنتاجية العمالة في القطاع المعني، وتسهيل انتقال العمالة عبر القطاعات المختلفة. هذه التوصية تشمل أيضاً التأكيد على أهمية تأهيل وتدريب العمالة في القطاعات الإنتاجية ومواكبة التطورات العالمية وأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.
- تشير الدراسات إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي، من خلال وضع الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج المساعدة في تنفيذ ودعم عملية التحول الهيكلي في الدول العربية، لا سيما وأنه يساعد على تنظيم الترتيبات الضامنة لتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تعزيز القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية، كما تنبع أهمية الاستراتيجيات القطاعية من أهمية استراتيجية الدولة أو رؤيتها المستقبلية، وبالتالي فإن هناك ضرورة إلى توحيد مستهدفات الإنتاجية القطاعية بين رؤية الدولة والاستراتيجية القطاعية، وتحديث هذه المستهدفات بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية.
- تعتبر عملية القياس مهمة، كونها تمكن صانعي القرار من اتخاذ قراراتهم بصورة أكثر دقة، فضلاً عن إمكانية المتابعة الدورية لجهود الدولة الرامية لتنفيذ تحول هيكلي في قطاعاتها الإنتاجية.

- يعتبر الابتكار بمثابة جوهر عملية التحول الهيكلي. وبالتالي من المهم منح الابتكار حيزاً من الاهتمام من خلال تشجيع صغار المنتجين على المبادرة بالابتكار على مستوى القطاعات الإنتاجية وخلق بيئة خلاقة للإبداع. كذلك تشجع الدراسة على إنشاء وحدة للابتكار في كل مؤسسة من مؤسسات الدولة، تساهم في تأطير ثقافة الابتكار والمبادرة في المجتمع، ما يعزز من العملية الإنتاجية.

قائمة الملاحق

ملحق (1) الاستراتيجيات والجهود المبذولة لتنمية القطاع الصناعي في الدول العربية

اسم الدولة	الاستراتيجية القطاعية أو الجهود المبذولة على المستوى القانوني والتنظيمي
العراق	تم إجراء تعديلات قانونية وتنظيمية لدعم التحولات القطاعية، حيث تم تعديل قانون المناطق الحرة لجعله أكثر مواكبة لسياسات تشجيع الأعمال الحديثة، وتفعيل قانون المدن الصناعية لتنظيم عملية الاستثمار في المدن الصناعية وإيجاد الهيكل الإداري المنظم الفاعل وتحديد نظم الحوافز والضمانات والإعفاءات للمستثمرين في تلك المدن بالإضافة إلى البنى التحتية المطلوبة. واستكمال مشاريع المدن الاستثمارية الكبرى في المدن العراقية.
الكويت	تحرص الحكومة الكويتية على الارتقاء بقدرة القطاع الصناعي على المساهمة بنصيب متزايد في توليد الدخل المحلي وفى توفير فرص عمل منتجة للعمالة الوطنية بما من شأنه إحداث تغيرات هيكلية يعتد بها في الاقتصاد والمجتمع الكويتي على النحو الذي يلبي متطلبات التنمية الشاملة ويكفل تواصل مسيرتها.

المصدر: صندوق النقد العربي (2021)، استبيان التحولات الهيكلية الاقتصادية في الدول العربية، أبو ظبي.

ملحق (2) الاستراتيجيات والجهود المبذولة لتنمية القطاع الخدمي في الدول العربية

اسم الدولة	الاستراتيجية القطاعية أو الجهود المبذولة على المستوى القانوني والتنظيمي
الإمارات	تهدف استراتيجية الإمارات للخدمات الحكومية 2021-2025 ، إلى رفع تنافسية الدولة في تقديم الخدمات وتحقيق رؤيتها بأن تكون أفضل حكومة في العالم في الخدمات الحكومية، ومؤشرات الثقة والكفاءة. وتركز الاستراتيجية على المتعامل والكفاءة الحكومية، وتضم مبادئ رئيسة لتصميم وتقديم الخدمات. تتضمن الاستراتيجية أكثر من 28 مبادرة يجرى تنفيذها بحلول 2023، وتركز على تقديم خدمات رقمية متطورة، وتحسين فعاليتها وأتمتتها بالكامل لتصل إلى المتعامل في أي مكان وعلى مدار الساعة .كما ستعمل على تحقيق منظومة تضمن تصميم الخدمات الجديدة من البداية، وتوفيرها رقمياً، مع سجلات دقيقة لبيانات المتعاملين، وضمان طلب البيانات والمعلومات مرة واحدة فقط، وإتاحة مشاركتها مع الجهات الحكومية. ولتفعيل هذه الاستراتيجية، اعتمدت حكومة الإمارات سياسة المنصة الرقمية الموحدة، وسياسة المتعامل الرقمي، والخدمة الحكومية الرقمية وذلك لترسيخ نهج الدولة في توفير خدمات رقمية، وتحسين تجربة المتعامل، وتعزيز الربط الشامل بين أنظمة الجهات الحكومية الاتحادية شاملاً الدفع الإلكتروني من خلال المنصة الموحدة، والاستفادة من المشاركة الآمنة والفعالة للبيانات.
العراق	تعمل الحكومة على إعادة رسم نظام الحماية الاجتماعية بشكل كامل، وتوحيد أنواع الدعم المختلفة بهدف ترشيد وتحسين إيصالها لمستحقيها، وإصلاح نظام التقاعد، بالإضافة إلى تنفيذ خطة لبناء المدارس ودعم العملية التعليمية.
الكويت	تعتبر بلدية الكويت أحد الجهات المعنية بتنمية القطاع الخدمي حيث تحرص الحكومة الكويتية على إيجاد جهاز بلدي ذو كفاءة عالية يساهم بفاعلية في بناء وتنمية المجتمع وتوفير الخدمات البلدية بسهولة ويسر وبجودة عالية وتميز مستمر. ويتم تقديم خدمات بلدية متميزة نحو مدينة مزدهرة بطابع متميز وخدمات متطورة.

المصدر: صندوق النقد العربي (2021)، استبيان التحولات الهيكلية الاقتصادية في الدول العربية، أبو ظبي

ملحق (3) الاستراتيجيات والجهود المبذولة لتنمية القطاع الزراعي في الدول العربية

اسم الدولة	الاستراتيجية القطاعية أو الجهود المبذولة على المستوى القانوني والتنظيمي
السعودية	تتبنى **السلطات** "الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2030" وتحتوي على دراسة الوضع الراهن وتحليل البيانات والبرامج والمبادرات وذلك لتطوير وتحسين القطاع الزراعي، كما ترتبط بكل من "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي"، و"الاستراتيجية الوطنية للبيئة"، و"الاستراتيجية الوطنية للمياه".
العراق	تعمل الحكومة على إعداد قاعدة بيانات تفصيلية للمزارعين، وتستعد وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء لتنفيذ مشروع البطاقة الإلكترونية للمزارع والمستثمر الزراعي، حيث تبذل الحكومة جهوداً لدعم القطاع الزراعي من خلال إعداد قانون حديث لقطاع الزراعة يشمل الإصلاح المؤسسي، ومراجعة القوانين النافذة أو إلغاءها، وتفعيل صندوق الإقراض الزراعي الميسر، وإحداث تعديلات في المصرف الزراعي التعاوني، وبناء الثقة مع المزارع (الفلاح) من خلال الوفاء بمستحقاتهم والتشديد على إجراءات حماية المنتج المحلي الزراعي، وتفعيل العمل ببطاقة المزارع والمستثمر الزراعي الإلكتروني. بالإضافة إلى إعداد قاعدة بيانات تفصيلية للمزارعين.
الكويت	تتولى الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية، القطاع الزراعي في الكويت.
الإمارات	يتم إصدار بطاقة الخدمات الزراعية، من خلالها يمكن للمزارعين وأصحاب المزارع وأصحاب الثروة الحيوانية طلب إصدار بطاقة الخدمات الزراعية للاستفادة من الخدمات الزراعية المقدمة من قبل جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية مثل صرف الأعلاف لمربي الثروة الحيوانية والمساعدات المالية لأصحاب المزارع ومربي الثروة الحيوانية والخدمات الزراعية المجانية أو المخفضة الأسعار للمزارعين[15].
المغرب	تقوم الحكومة بمجهودات مقدرة لتحسين مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي خصوصاً في إطار مخطط المغرب الأخضر وذلك من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية.[16]
الأردن[17]	تتبنى الحكومة وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2016-2022، والخطة الوطنية للزراعة المستدامة 2022-2025، والاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025. ويتم الاعتماد على خطة التنمية الزراعية (2014-2016) باعتبارها أحد مكونات الخطة الوطنية للمملكة خلال نفس الفترة، وتم الاعتماد عند صياغة هذه الاستراتيجية على الآليات والموجهات التي تم إعدادها من قبل الوزارة المعنية. وفى هذا الصدد، تصدر وزارة المالية الأردنية موجهات دليل إعداد موازنة البرامج والأداء لكافة القطاعات بغرض التنسيق والتوافق وتجنب التضارب بين الاستراتيجيات القطاعية المختلفة[18]
فلسطين	فلسطين تبنت استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية" (2014-2016)، وساهمت في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المصدر: صندوق النقد العربي (2021)، استبيان التحولات الهيكلية الاقتصادية في الدول العربية، أبو ظبي

15 هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية

16 دليل المستثمر في القطاع الفلاحي في المغرب (2018)

17 المملكة الأردنية الهاشمية (2022)، وزارة الزراعة، الخطة الوطنية للزراعة المستدامة 2022-2025، سلطنة عُمان

18 فلسطين (2014) .استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية .(2014-2016) "وزارة الزراعة.

سابعاً: قائمة المراجع والمصادر

باللغة العربية

الايفاد (2016). *تقرير التنمية الزراعية*. روما إيطاليا: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

الوليد أحمد طلحة (2020). *التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

عبدالوهاب ذنون سعدون (2019). "تحليل وتقييم ألداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي." *تنمية الرافدين، العدد 123 المجلد 38* 52.

وزارة الزراعة، فلسطين (2014). *استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية" (2014-2016)*.

واثق علي الموسوي (2008) " موسوعة اقتصاديات التنمية ـ الجزء الأول ـ الطبعة الاولى."

المملكة المغربية (2018)، دليل المستثمر في القطاع الفلاحي، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، أبريل.

أمحمد موعش (2018)، "تنبؤات الحسابات القومية السنوية باستخدام نماذج الدخلات والمخرجات"، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 49.

الإسكوا (2013)، "دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك.

سعدون , عبدالوهاب ذنون(2019) "تحليل وتقييم ألداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي" *تنمية الرافدين، العدد 123 المجلد 38* .52

باللغة الإنجليزية

Antoinette Mary James .(1993) .Essays in international trade and the environment: Applications of Heckscher-Ohlin and non-traditional trade theories .University of New Hampshire, Durha.

Armando Di Filippo .(2009) .Latin American structuralism and economic theory .CEPAL REVIEW 98 • AUGUST.

Arthur Lewis .(1955) .The Theory of Economic Growth .Cambridge University Press.

Gustav Ranis .(2004) .ARTHUR LEWIS' CONTRIBUTION TO DEVELOPMENT THINKING AND POLICY .

ILO .(2012) .Growth, Structural Change and Employment .ILO Report of the first thematic consultation on the post-2015 framework for development.

Karl Marx .(1859) .A Contribution to the Critique of Political Economy .

L .Schlogl و ، A .Sumner .(2020) .Economic Development and Structural Transformation", Disrupted Development and the Future of Inequality in the Age of Automation, Rethinking International Development series .https://doi.org/10.1007/978-3-030-30131-6_22.

Paula Bustos ،Gabriel Garber و ، Jacopo Ponticelli .(2017) .Capital Accumulation and Structural Transformation .∗CEMFI and CEPR, paula.bustos@cemfi.es. Garber: DEPEP, Central Bank, July.

Priya Ranjan ،,Rana Hasan و،,Erik Jan Eleazar .(2018) .Labor market regulations in the context of structural transformation .Asian Development Bank, working paper series NO. 543.

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND